



بيان صحفي

وزراء المالية الأفارقة يطالبون بتمويل طارئ مستعجل بمبلغ 100 مليار دولار من أجل محاربة فيروس كورونا- 19

أديس أبابا ، 31 آذار/ مارس 2020 (CEA) - اجتمع وزراء المالية الأفارقة يوم الثلاثاء للمرة الثانية عن طريق التداول بالفيديو، في سياق الارتفاع في حالات الإصابة بفيروس كورونا 19 في أفريقيا، والقبلة لأن تصبح خارجة عن السيطرة ما لم تكن هناك تدابير الآن للحد من انتشارها. وقد كان الاجتماع من تنظيم السيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتحت الرئاسة المشتركة للوزيرين تيتو ميويني من جنوب أفريقيا وكين أوفوري- اتا من غانا.

وقد جرى تبادل تجارب البلدان وكذلك مناقشة إمكانيات الدعم المتبادل. ومع الاعتراف بالإجراءات السياسية الجديرة بالثناء التي اتخذتها الحكومات، أكد الوزراء على أن الاقتصاد الأفريقي يواجه تباطؤًا عميقًا ومتزامنًا ولن يتمكن من التعافي منه إلا بعد ثلاث سنوات.

وشدد المجتمعون على ضرورة اتخاذ "جميع التدابير الممكنة لإبطاء انتشار فيروس كورونا 19 والسيطرة عليه على الأمد القصير، بيد أنهم يدركون بأن الأمر يتعلق بمعركة صعبة.

وقد توافق الوزراء على المسائل الأساسية التالية:

(أ) يجب أن ينصبّ الاهتمام الفوري على الصعيد الصحي والإنساني. فمن الضروري مواصلة التوعية والاختبار والحرص على الابتعاد الاجتماعي. وكان العديد من الوزراء يشاركون في الاجتماعات وهم يضعون الأقنعة.

(ب) يدعو الوزراء إلى تخفيف عبء الديون من جانب الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجاربيين مع دعم المؤسسات المالية متعددة الأطراف والثنائية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، لضمان حصول البلدان الأفريقية على المساحة الميزانية اللازمة للتعامل مع أزمة فيروس كورونا 19. وشددوا على أن الدعوة إلى تخفيف عبء الديون موجهة إلى كل أفريقيا ويجب أن تتم بطريقة منسقة وتعاونية. إنهم يطالبون بإيجاد وسيلة مخصصة من أجل مواجهة جميع التزامات الديون السيادية. إن الانخفاضات الكبيرة في الإيرادات من هبوط أسعار المنتجات الأساسية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الاستيراد، تمارس ضغوطاً على التضخم وسعر الصرف.

(ت) ضرورة إعطاء فترة أطول لتخفيف عبء الديون. وبالنظر لدخول الاقتصاد العالمي في فترة من الانكماش المتزامن، ولكون حدوث الانتعاش غير متوقع قبل حوالي 24 إلى 36 شهراً، يتعين على شركاء التنمية النظر في تخفيف عبء الديون والامتناع عن احتساب أداءات الفوائد



لفترة من سنتين إلى ثلاث سنوات لجميع البلدان الأفريقية، والبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل.

ث) يقر الوزراء بأهمية القطاع الخاص في خلق فرص العمل وجهود إعادة الانطلاق؛ ويدعون مؤسسات التمويل الدولية لدعم القطاع الخاص في هذه الأوقات الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أفريقيا باعتبارها مستورداً بحتاً للأدوية، فإن تمكين الإنتاج القاري المحلي يمكن أن يعمل على حماية وظائف معينة وضمان التزود بالأدوية الأساسية خلال الأزمة. إن أكثر من 54 دولة قد حظرت تصدير المنتجات الصيدلانية. ويدعو الوزراء إلى إنهاء هذه الإجراءات وإلى بروتوكولات مشتركة حول إغلاق الحدود للسماح بالممرات التجارية والإنسانية. إن هناك حاجة إلى تسهيلات السيولة وإعادة التمويل وضمانات لدعم القطاع الخاص.

ج) أثرت مسألة الخسائر الفادحة التي تلحق بالنقل الجوي وبالصناعة الفندقية. في هذا الشأن يدعو الوزراء إلى حماية شركات الطيران الأفريقية والحفاظ عليها والخدمات اللوجستية وصناعة السياحة. كما أثرت مسألة الدعوة إلى وقف الفائدة والإيجارات والديون. إن الأمر يتعلق بقطاع مهم خلاق لفرص عمل لملايين الأفارقة ويجب حمايته. وقد اتفق الوزراء على تنظيم اجتماع للدول المتضررة من خسائر النقل والسياحة بسبب الوباء، من أجل التخطيط بشكل أفضل لسياسات مكافحة هذه الخسائر.

ح) يرحب الوزراء باستخدام التقنيات مثل الهواتف المحمولة لدعم زيادة الوعي، وتحديد المجتمعات المحتاجة وإنشاء آليات للمساءلة والحوكمة حول استخدام التحفيز. ويطلبون من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع شركة الاتصالات لتصميم نظام يحقق هذه الأهداف.

لمزيد من المعلومات، نرجو زيارة: <https://www.uneca.org/fr/vc-covid19-impact-africa>

نشر من قبل:

قسم الاتصالات، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ص.ب. 3001

أديس أبابا (إثيوبيا)

هاتف: +251 11 551 5826

العنوان الإلكتروني: eca-info@un.org